Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

Doi: 10.34120/jss.v53i1.299

قدم في: ديسمبر 2022

أجيز في: مايو 2023

The Palestinian Society Individuals Attitudes toward Tribal Conciliation as Connected to Sexual Crimes

Kefah Manasra

Abstract

Objective: The current study aimed at investigating the Palestinian society individuals' attitudes toward tribal conciliation as related to sexual crimes in the West Bank. Also, the study examined the influence of gender, age and residence variables on individuals' attitudes. The researcher administered a questionnaire on a sample (N=318) between the ages (18-65). Results showed that the total degree of attitudes of individuals toward tribal conciliation related to sexual crimes was medium in favor of the perpetrators (57.8%), the victims (57.4%), and society (53.8%). Results also revealed differences in respondents' gender in favor of males, and the place of residence in the domain of victims and society (village residents), and the age variable in the domain of victims (40-49 years { 18-29 years). It is concluded that the attitude of Palestinians toward tribal conciliation related to sexual crimes is inconclusive, due to the tension between the vision of a civil state and tribalism, as a result of the Israeli occupation and cultural inheritance.

Keywords: Attitudes, Sexual Crimes, Tribal Conciliation.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت - جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية

كفاح مناصرة(*)

ملخص

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تعرّف اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية، والفروق في استجابة المبحوثين تبعاً للمتغيرات: الجنس، السكن، العمر. **المنهجية:** اتبعت الباحثة المنهج الوصفي وأسلوب البحث الكمي؛ إذ وزعت الاستبانة على عينة الدراسة المتاحة وبلغت (318) مستجيباً، أعمارهم ما بين (18 و65) سنة. **أظهرت النتائج** أن الدرجة الكلية لاتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية جاءت متوسطة على الجناة بنسبة (57.8%)، وعلى الضحايا بنسبة (57.4%)، وعلى المجتمع بنسبة (53.8%). كما أظهرت وجود فروق لمتغير الجنس في المحاور كافة (لصالح الذكور)، ووجود فروق لمتغير مكان السكن في محور الضحايا والمجتمع، وفي الدرجة الكلية للمقياس (لصالح سكان القرية)، ووجود فروق لمتغير العمر في محور الضحايا (40-49 سنة < 18-29 سنة). **الخلاصة:** أن المجتمع الفلسطيني لم يحسم اتجاهاته نحو الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية؛ نظراً لتراوح الواقع الفلسطيني ما بين تحقيق مفهوم الدولة المدنية والقبلية العشائرية بفعل عوائق الاحتلال الإسرائيلي، والموروث الثقافي.

المصطلحات الأساسية: اتجاهات، الصلح العشائري، الجرائم الجنسية.

مقدمة

البحث في اتجاهات الفلسطينيين نحو الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية، يستلزم معرفة سياقات الحياة الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية التي أنتجت منظومة القيم وما يعتقد من قيم الشرف لديه، وأنتجت الأعراف، والعادات والتقاليد، والثقافة المجتمعية الراهنة معبراً عنها بالعشيرة

(*) قسم علم الجريمة والقانون، كلية القانون، جامعة الاستقلال، فلسطين.
Email: kifah.manasra@pass.ps

الاهتمامات البحثية: علم الجريمة، علم النفس الجنائي، اهتمام خاص بجرائم العنف الأسري، دراسة أنماط مرتكبي الجرائم الجنسية في المجتمع الفلسطيني، ظواهر العنف المجتمعي وتأثيراته على النسج الاجتماعي.

والعشائرية. هذه الأعراف والقيم تقف عائقاً أمام السير باتجاه التأسيس لدولة القانون، وتعوق تعميم ثقافة القانون وإنفاذه. ويهدف الاحتلال الإسرائيلي بتداعيات إجراءاته وسياساته إلى إفشال محاولات التأسيس لنظام سياسي وإفشال محاولات تعزيز مفهوم الدولة، وهذا الهدف للمحتلين، المتمثل في إضعاف سلطة القانون، تستفيد منه العشائرية، فيتعزز دورها في المجتمع وخاصة في مجال حل النزاعات. لذلك لا غرابة في أن الاحتلال والعشائرية يكمل أحدهما الآخر في المسعى لإضعاف الدولة، السلطة في حالتنا. لهذا تستديم العشائرية بفرض سلطتها على الأرض، بديلاً عن سلطة المؤسسة الرسمية، بما فيها القضاء.

إن قانون العرف العشائري يعتبر من أهم محددات الضبط الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، ويحظى بقبول اجتماعي كنظام قضائي ثانوي أو أساسي لدى البعض؛ كونه يخاطب مختلف مناحي الحياة اليومية، ويفصل في مختلف النزاعات والمشكلات، بغض النظر عن طبيعتها أو حجمها، بعيداً عن تدخل أجهزة الدولة، على الرغم من الافتقار إلى أدوات تنفيذ الأحكام الصادرة عنه، التي قد تكون أشد قسوة وأكثر رهبة من أحكام القانون الرسمي؛ كالأحكام ذات العلاقة بجرائم القتل، والأفعال المخلة بالشرف (زكارنة، 2017).

ويزداد الاحتياج إلى الإصلاح العرفي العشائري لسد الفراغ الذي قد يتركه القانون الرسمي؛ وذلك نتيجة لغياب أدوات تنفيذ القانون أو ضعف الدولة وتفككها، والتجربة الفلسطينية مثال لذلك؛ إذ حل القانون العشائري محل محاكم الاحتلال الإسرائيلي قبل تأسيس الدولة الفلسطينية، في الفصل بين المتخاصمين وفض النزاعات، باعتبار أن اللجوء إلى العدو لفض المنازعات أمر يرفضه المجتمع (ثابت، 2021؛ رحال، 2019).

وفي ظل تأسيس الدولة الفلسطينية إلى جانب المنظومة العشائرية، اتجهت الحكومة الفلسطينية نحو تعزيز نفوذ العشائر؛ اتقاء لضرر مخالفتها، من خلال إصدار الرئيس الراحل ياسر عرفات قانوناً بإنشاء دائرة شؤون العشائر في عام (1994)، والرئيس محمود عباس لقرار إنشاء "الهيئة العليا لشؤون العشائر" للمحافظات الجنوبية في عام (2012)، وتركت قضية صلاحياتهما وعلاقتهما بالقضاء الرسمي خاضعة لتقدير السلطات التنفيذية والقضائية؛ إذ إن قرارات هيئات الإصلاح كثيراً ما تلزم المحاكم النظامية، لكن قرارات الدولة الرسمية لا تحمل صدى مماثلاً لدى الهيئات العشائرية، التي قد تعارض أيضاً أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة فيما

يتعلق بحقوق النساء وقضاياهن. ومن ثم؛ تزايد تأثير صك الصلح العشائري في تغيير مجرى التحقيق أو مضامين القرار القضائي العقابي؛ كون صك الصلح يمثل تنازلاً عن الحق الشخصي من المجني عليهم، والتزام أسرة الضحية بحقن الدماء (جاموس، 2019؛ حماد، 2009، خليل، 2019؛ عودة وأخرون، 2020).

إن أهم ما يميز القضاء العشائري، بحسب الاتجاهات المؤيدة، الضمانات التي يقدمها لحقوق الجماعات والأفراد؛ كونه يوفر تعريفاً أوسع للحقوق، مقارنة بتلك التي يوفرها القضاء الحالي؛ إذ يزيد القضاء العشائري في حقوق الناس على العدالة حقوقاً مادية، واعتبارات أخرى لم توضحها القوانين الحديثة؛ مثل مفاهيم: الكرامة، ورد الاعتبار، ولا ترضى المجتمعات العشائرية بإشباعها من خلال إجراءات الحبس والغرامة. وتسعى جهات الإصلاح العشائري إلى الحفاظ على التماسك الاجتماعي، من خلال إيجاد حلول ترضي الأطراف المتخاصمة كافة، بمن فيها الجاني، وأسرته، والحفاظ على الشرف، والعرض، وردع الجناة، وتعويض الضحية، وإرجاع الحق إلى صاحبه مهما تعددت القوانين والأنظمة الدولية والرسمية في السيادة (جردات، 2000). في حين يرى آخرون ممن تتعارض اتجاهاتهم مع الصلح العشائري، أن ضمانات تحقيق المساواة أمام القانون العشائري تتأثر بعوامل القوة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية؛ مما يسهم في التحيز لأحد أطراف النزاع، وقبول شروطه؛ كالطرف الأكثر مالاً وجاهاً، على حساب الطرف الأقل قوة وقدرة عشائرية، وإن كان ذلك يعني ظلم الضحية، وإفلات الجاني من العقاب (تراكي وآخرون، 2006، علي، 2021).

وأوضحت دراسة البراك (2018) أن سلطات القضاء العشائري غير النظامي تتدخل في جرائم الجانحين لإحلال العقوبات فيها، دون قيود أو أنظمة واضحة، وتتم بناء على تقدير واستثناء من رجل الإصلاح أو شيخ العشيرة، وتتكفل بها أسرة الطفل دون جهود حقيقية لتصويب سلوك الجاني، الذي لا يواجه عقوبات عشائرية، حتى في حالة تكرار السلوك.

وفي السياق ذاته أشارت دراسة شهوان (2017) إلى أن للقضاءغير النظامي دوراً في إضعاف الدولة، وتعزيز النظام الطبقي القبلي فيها؛ إذ كثيراً ما يفشل الإصلاح العشائري في إلزام الأطراف في قرارات صكوك الصلح، وقد لا تلتزم الضحية بعدم السعي إلى الانتقام؛ لشعورها بتحيز المصلحين تجاه أحد الخصوم، وهو أمر مفهوم؛ كون الإصلاح يهدف إلى ترسيخ قبول المعتدي، وتحسين صورته، وإعادة دمجه مع المجتمع، دون أن يتوازى ذلك مع جهود خاصة بالضحية، وتترك وحيدة في مواجهة تأثيرات الجريمة الجنسية.

وعن المواقف التي يزداد فيها التوجه إلى الحلول العشائرية، أشارت دراسة زكارنة (2017) إلى أن اللجوء إلى الاصلاح العشائري يزداد في المواقف المرتبطة بالجرائم الجنسية، في المجتمعات ذات الأصول القبلية؛ إذ إن الجريمة الجنسية ترتبط بمفاهيم الشرف، وجلب العار، والوصم للضحايا وعائلاتهم، ولعائلات الجناة لدى هذه المجتمعات التي تفضل الابتعاد عن الأطر الرسمية والقضاء النظامي؛ لحل النزاعات المرتبطة بالاعتداءات الجنسية، تحت الاعتقاد السائد بأن هذا سيشكل حماية لجميع أطراف الحدث. وفي ذلك ترجمة لنهج أبوي ذكوري يعتبر المرأة أقل شأناً من الرجل، وفي حاجة إلى الحماية والتوجيه، وينكر كرامتها لصالح شرفها وشرف أسرتها؛ إذ أوضحت دراسة خليل (2019) أن التحيز وعدم تحقيق العدالة للضحية يعزز من ظهور اضطرابات الصحة النفسية، وحالة من التفكك، والاحتقان، والشعور المستمر بالدونية الاجتماعية داخل الأسرة. وقد أكدت دراسة كل من (علام، 2016؛ مفتاح 2018) أن الجرائم الجنسية بأشكالها المختلفة؛ كالتحرش، والاغتصاب، تترك آثاراً نفسية واجتماعية على الضحايا، ليست على المدى القصير فقط، بل تستمر لسنوات. وأهم الآثار ما يعرف " بكرب الصدمة"؛ إذ تجد الضحية صعوبة بالعودة إلى ممارسة الطقوس اليومية، وصعوبة بناء علاقات اجتماعية، وظهور اضطرابات نفسية، وأعراض ذهانية؛ مثل: الإحساس بالاضطهاد، وسيطرة أفكار انتحارية، وخوف الضحية من تقديم بلاغ ضد المعتدي، وسهولة اتهامها بالمسؤولية مما جرى، وردة فعل المجتمع، ولوم الضحية، وما تعانيه من الوصم الاجتماعي، أو فقدان الحياة.

على الرغم من محاولات معالجة هذا النوع من الجرائم وإخفائه بعيداً عن الجهات الرسمية، جاءت نتائج إحصاءات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021) حول الجرائم الأخلاقية (الجنسية) لتؤكد وجود هذه المشكلة ووجود 423 قضية مبلغ عنها في الضفة الغربية. واشتملت على جرائم (الاغتصاب، وهتك العرض، والزنى، والتحرش الجنسي)، وهذا لا يعني أن حلّها جاء وفقاً لأحكام القضاء النظامي.

على الرغم من الإيجابيات التي يحملها القضاء العشائري فإنه -من خلال التحليل- تبين وجود انتهاكات خطيرة على المستوى الموضوعي، والقانوني، وعلى مستوى الإجراءات التي تصطدم مع حقوق المرأة المعروضة أمام القاضي العشائري وخصوصاً في قضايا الشرف (أبو رميلة، 2021).

وقد أظهرت نتائج استطلاعات الرأي الرسمية، أن المجتمع الفلسطيني يفضل

تدخل القضاء العشائري في حل النزاعات، كجهة ثانية بعد المحاكم؛ لاعتباره أكثر عدلاً وسرعة، كما أن ما يقارب النصف من المجتمع الفلسطيني على ثقة بقدرة جهات العدالة غير الرسمية في دعم وتعزيز لسيادة القانون في الأراضي الفلسطينية (مساواة، 2018)؛ مما يعكس مؤشراً خطيراً لمستوى تأييد المجتمع الفلسطيني للقضاء العشائري غير النظامي للتدخل في قضايا العنف جميعها، ومنها العنف الجنسي.

مشكلة الدراسة

يسود المجتمع الفلسطيني حالة من الجدال، تعكس اتجاهات متباينة بين مؤيد ومعارض لآليات الضبط التي تتم خارج المؤسسة الرسمية، المتمثلة في " الصلح العشائري"، وآليات الضبط من خلال المؤسسة الرسمية المتمثلة في "نظام العدالة الجنائية"، وفعالية كل نظام ودوره في الحد من الجريمة أو زيادتها، ومدى تحقيق العدالة للجناة، وللضحايا، وللمجتمع، في الجرائم عموماً، وفي الجرائم الجنسية على وجه الخصوص؛ نظراً لحساسيتها، وفي السياق ذاته أفاد عدد من المختصين لدى مؤسسة "قطاع العدالة" الفلسطينية بأن غالبية ملفات الجرائم المرتبطة بالجنس تحلّ من خلال تدخلات "الصلح العشائري" قبل إحالتها على المحاكم؛ استجابة لرغبة الضحية، وأسرتها، أو أسرة الجاني؛ كون هذه الجرائم تجلب العار لهذه الأطراف إذا ما وصلت إلى المحاكم، وتكون بهذا صكوك "الصلح العشائري" الحل الأسلم، الذي يحفظ شرف العائلتين وسمعتهما ويحقق السلم الأهلي من منظورهم. ويلي صك الصلح إسقاط الضحية للحق الشخصي، الذي يتضمن الإقرار بعدم الرغبة في متابعة القضية أو ملاحقة الجاني اجتماعياً أو قانونياً، مادام يقوم بتطبيق شروط المصالحة بموجب صك الصلح التي يأخذ القاضي فيها كسبب لتخفيف العقوبة؛ استناداً إلى المادة (99) من قانون العقوبات الأردني (1961)، إلا أن معاناة الضحايا لا تنتهي مع إبرام صك الصلح (صالحية، 2021). ومن واقع التجربة عايشت الباحثة تجربة استمرار معاناة ضحايا الجرائم الجنسية وعائلاتهم، على الرغم من إجراءات الصلح العشائري، وتضاءل دور القضاء الرسمي في البت في النزاعات المجتمعية، لحساب الصلح العشائري الذي يتعارض مع تحقيق العدالة الناجزة وتوفير الحماية.

شكل هذا الواقع الدافع لدى الباحثة لدراسة اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية، ومدى تحقيقها العدالة للضحايا والجناة والمجتمع، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

السؤال الأول: ما اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية؟

وانبثقت عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1 – ما اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على الجناة؟

2 – ما اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على الضحايا؟

3 – ما اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على المجتمع؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على الجناة والضحايا والمجتمع، تبعاً لمتغيرات (الجنس، ومكان السكن، والعمر)؟

أهداف الدراسة

1 – تعرّف اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على الجناة.

2 – تعرّف اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على الضحايا.

3 – تعرّف اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على المجتمع.

4 – الكشف عن الفروق الإحصائية بين اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على مرتكبي الجرائم الجنسية، والضحايا والمجتمع، تبعاً لمتغيرات (الجنس، ومكان السكن، والعمر).

أهمية الدراسة

1 - أهمية الدراسة النظرية

قد تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدب النظري والعلمي والتحليلي المعرفي المعني بظاهرة جرائم العنف الجنسي من جهة والصلح العشائري من جهة أخرى،

وتشكل مرجعاً للمهتمين والباحثين عالمياً، وعربياً، وفلسطينياً في سعيهم لدراسة الظواهر الاجتماعية، ولا سيما "الصلح العشائري"، الجرائم الجنسية" وكيفية تعاطي المجتمع الفلسطيني معها. وتكسب أهميتها؛ كونها من الدراسات النادرة -على حد علم الباحثة- في اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية.

2 - أهمية الدراسة التطبيقية

قد تفيد نتائج الدراسة صانع القرار الفلسطيني، والمشرع الفلسطيني، وقطاع العدالة، فيما يتعلق بالدور والمكانة التي يحتلها قانون الصلح والقضاء العشائري على حساب القضاء النظامي، وحول تأثير هذه المنظومة على الضحايا والجناة والمجتمع. قد تسهم الدراسة في تبني سياسات وإصدار قوانين تعزز دور القضاء الرسمي في معالجة الجرائم الجنسية، بما ينسجم مع التوجه العام لدولة فلسطين، والتزاماتها على صعيد حقوق الإنسان، لحماية الضحايا والمجتمع من جرائم العنف المرتبطة بالجنس، ولضمان العدالة الجنائية في محاكمة الجناة؛ بما يحقق الردع العام والخاص، وتحديد مهام الوساطات المجتمعية ودورها بما لا يتنافى مع تحقيق العدالة.

مصطلحات الدراسة

الاتجاه اصطلاحاً: هو حالة الاستعداد أو حالة من التهيؤ العقلي والعصبي لدى الفرد، تجعله يستجيب للمثيرات المتعلقة بموقف أو موضوع معين على نحو معين (بالقبول، والعداء، والنفور) وللاتجاه مكونات ثلاثة: مكون عاطفي انفعالي، ومكون معرفي، ومكون سلوكي. ويستدل عليه من خلال الاستجابات الظاهرية التي تنتج عنه، وهو مكتسب. (ساري وحسن، 2009: 133).

الاتجاهات إجرائياً: هي استجابات المبحوثين على المقياس التي تعكس اعتقاداتهم، وقيمهم، وانفعالاتهم، التي تكونت من خلال الخبرات والمواقف والأحداث، نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على مرتكبي الجرائم الجنسية والضحايا وعلى المجتمع.

الصلح العشائري اصطلاحاً: هو أسلوب غير رسمي، يستعان به لفض النزاعات بين الناس، ويقوم على الإصلاح وتصفية الخلافات وتلطيف الأجواء بين أصحاب الخلاف، ويعقد الصلح جهات معروفة تتوافر لها صفات معينة تعرف بـ "رجال

الإصلاح"، وهم يتقدمون طوعاً دون تكليف من قبل أحد المتخاصمين، وخصوصاً في القضايا الجنائية؛ لتقريب وجهات النظر بينهم؛ للوصول إلى صيغة توفيقية بينهما، بالاستناد إلى عدة مصادر؛ كالعادات، والتقاليد، والأعراف، والدين، والقانون (درعاوي، 2018؛ شلهوب، 2003).

الصلح العشائري إجرائياً: يقصد به -في هذه الدراسة- التدخلات غير الرسمية التي تهدف إلى فض المنازعات المجتمعية، يقوم عليها أشخاص لهم صفات محددة يتمتعون باعتراف مجتمعي، يفرضون إجراءات، ويقضون بأحكام ملزمة، تستند إلى العُرف، والعادات، والتقاليد، والدين، في قضايا الجرائم الجنسية بحق الضحايا، والجناة، والعائلة.

الجريمة الجنسية اصطلاحاً: سلوك جنسي من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد، بقصد إجبار الآخرين على الانصياع لهم ولرغباتهم، ويمتاز بالقسوة والشدة والاستخدام المفرط للقوة أو الاستغلال، وهو سلوك يحرمه التشريع أو الثقافة، ويُعاقب عليه القانون الوضعي أو الاجتماعي (عبد القادر، 2018). في فلسطين، تعالج الجرائم الجنسية وفقاً للباب السابع من قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة (1961) المطبق في الضفة الغربية، تحت عنوان الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، ويتناول جرائم الزنى، والاغتصاب، وهتك العرض، والاعتداء داخل الأسرة (المقتفي، 2021)، ووفقاً للفصل السابع عشر من قانون العقوبات المصري رقم (74) لعام (1936) المطبق في غزة، ويتناول جريمة الاغتصاب، ومواقعة بالغ بغير رضاه، ومواقعة طفل دون السادسة عشرة مواقعة غير مشروعة أو لاطه، وقضية السفاح، والزنى (قسطاس، 2021).

الجريمة الجنسية إجرائياً: كل السلوكيات ذات الطابع الجنسي التي تتم خارج مؤسسة الزواج، وتكون بالإكراه، أو بالإيجاب، يرفضها العرف، والقانون لكلا الجنسين.

المجتمع الفلسطيني إجرائياً: يقصد به -من قبل الباحثة- جميع محافظات الضفة الغربية المحتلة منذ عام 1967، ومحافظة القدس الشرقية، والمحافظات الجنوبية في قطاع غزة، وقد قامت الباحثة بتطبيق الدراسة على جميع أفراد المجتمع الفلسطيني من عمر 18 سنة فأكثر.

النظريات المفسرة

نظرية الردع الحديثة

لم تشكل مفاهيم نظريات الردع الحديثة –عن مؤكدية تطبيق العقوبة، وسرعة تنفيذها، وشدتها، ودرجة وضوحها ومبادئ التناسب والردع الخاص والعام، كعقوبات قانونية – تصوراً كافياً لمنع الجريمة والانحرافات لدى باترسون (1985)، بل قام بتعديلات، وربط النظرية بمتغيرات مرتبطة بالمعتقدات الأخلاقية والترابط الأسري والشللي، وبمبادئ نظرية التعلم الاجتماعي، والمخاطر المتصورة للعقوبات غير الرسمية من قبل الأصدقاء والعائلة، وإن الأخذ بهذه المتغيرات والمبادئ معاً؛ سيزيد الوعي والإدراك لمخاطر العقوبات القانونية، والسلوك الإجرامي، الذي بدوره سيؤدي إلى اختفاء الجريمة. وتم توسعة مفهوم الردع المرتبط بالرادع الرسمي القانوني، ليشمل الردع غير الرسمي؛ بمعنى العقوبات الاجتماعية الفعلية أو المتوقعة؛ كرفض العائلة والأصدقاء، وتصور النتائج المترتبة على الجرائم والانحرافات التي تمنع حدوثها أو تكرارها، وسيكون لها تأثيرات ردعية على ارتكاب الجريمة والانحراف (Akers, Sellers, 2009). يفترض هذا التوجه أن وجود قانون عقوبات، بنصوص واضحة تجرم الاعتداءات الجنسية في المجتمع الفلسطيني، غير كاف لمعالجة هذه الجريمة دون عقوبات يفرضها المجتمع. إن التجارب والأحداث التي يختبرها أفراد المجتمع الفلسطيني المتعلقة بالصلح العشائري حول الجرائم الجنسية، يرتبط بها قيم ومعتقدات وانفعالات، تحدث من خلالها عمليات تعلم جديدة، إما تناهض وتحدّ من الجريمة الجنسية، وإما تشجعها. وإن التصورات المدركة للعقوبات القانونية والاجتماعية في حالات الجرائم الجنسية المعمول بها في المجتمع الفلسطيني، لن تعمل على تحقيق عملية الردع للجناة الجنسيين؛ كون الخبرات والأحداث ارتبطت بها قيم هي أكثر تصالحاً مع المعتدي على حساب الضحايا؛ لارتباط ذلك بالبنية الثقافية القبلية الأبوية للمجتمع الفلسطيني، وإن الوصول لحالة تحقيق الردع الخاص والعام تحدث عندما تتناغم العقوبات القانونية والاجتماعية معاً.

نظرية ضبط الذات

نظرية ضبط الذات المنخفض كمسبب للسلوك الإجرامي. إذ قدم جتفردسون وهيرشي نظرية ضبط الذات، كنظرية عامة تفسر كل الاختلافات الفردية في " الميل"، أو النزوع إلى الامتناع، أو ارتكاب الجريمة على أنواعها، ومن قبل جميع الأعمار، وتحت الظروف كافة. وإن الفروق الفردية في الميل إلى ارتكاب أعمال إجرامية تبقى إلى

درجة معقولة ثابتة مع التغير في المكانة الاجتماعية للأفراد، والتغير في معرفتهم بعمل نظام العقوبات.

ومشكلة ضبط الذات هي التفاوت بين الناس في تجنب الأعمال الإجرامية أو ارتكابها، بغض النظر عن الظروف التي يجدون أنفسهم فيها؛ إذ إن الأفراد الذين يتمتعون بضبط الذات المرتفع؛ ستكون احتمالية انخراطهم في الجريمة أقل في جميع مراحل حياتهم، أما الأفراد الذين يتمتعون بضبط ذات منخفض؛ فإن احتمالات ارتكابهم للجريمة كبيرة جداً عندما تتاح لهم الفرصة، وهذا من الممكن مواجهته من خلال العمل على تعديل الظروف المحيطة بالشخص، وهو ما يعني أهمية أن تجعل الظروف البيئية المحيطة بالشخص كفيلة بمنع تراجع الضبط الذاتي؛ إذ إن مرجع ضبط الذات المنخفض، يعود إلى التنشئة الاجتماعية غير السوية في الأسرة، وخاصة في تربية الأطفال من قبل الآباء والأمهات، وهم الأقدر على تحديد جوانب النقص والضعف في ضبط الذات لدى أبنائهم، وهو ما يؤسس لمستقبل يكون الأبناء قادرين على تعلم ضبط الذات، وأن طبيعة التنشئة في الأسرة تحدد مقدار ضبط الذات للأبناء مستقبلاً (Gottfredson, Hirschi, 1990). انطلاقاً من هذا التوجه، تعتبر البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد: الأسرة، والعائلة الكبيرة في المجتمع الفلسطيني، المسؤول الأول عن تشكل نظام القيم والمعتقدات لديه، وعن تشكل اتجاهاته وانفعالاته، والبناء الذاتي له؛ ومن ثم، تتبلور مواقفه نحو السلوكيات المخالفة والسلوكيات المتكيفة، ويعبر عنها بضبط ذات مرتفع، أو ضبط متدنٍّ سهل ينغمس في الانحراف والجريمة؛ لذلك فإن البيئة الاجتماعية المتساهلة مع المعتدين لن تبني اتجاهات متعاطفة مع الضحايا على حساب الجناة، الذين هم -في الغالب- من الذكور؛ لارتباطات ذلك بالبناء الأبوي للمجتمع الفلسطيني بالدرجة الأولى.

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، معتمد على أسلوب البحث الكمي من خلال تطبيق مقياس هدف إلى تحديد اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على الجناة، والضحايا، والمجتمع.

مجتمع الدراسة وعينتها: يتكون مجتمع الدراسة من جميع أفراد المجتمع الفلسطيني البالغين من مختلف المحافظات الفلسطينية، وبلغ عددهم - وفق آخر تعداد للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في منتصف عام 2021 - نحو 5.23 ملايين فلسطيني: نحو 2.66 مليون من الذكور و2.57 مليون من الإناث، وقد بلغت عينة

الدراسة (318)، اختيروا وفق أسلوب العينة المتاحة، وقد صمم المقياس باستخدام برنامج "Google Forms" ، وعمّم عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة. فيما يلي خصائص توزيع أفراد العينة الذين وافقوا على تعبئة المقياس وفقاً لمتغيرات الدراسة:

- **متغير الجنس:** بلغ عدد العينة الذكور 184 بنسبة (57.9%)، في حين بلغ عدد العينة الإناث 134 بنسبة (42.1%).

- **متغير مكان السكن:** بلغ عدد أفراد العينة من القرية 123 بنسبة (38.7%)، في حين المخيم 30 بنسبة (9.4%)، والمدينة 65 بنسبة (51.9%).

- **متغير العمر:** من عمر 18-29 سنة 73 بنسبة 23.0%. ومن عمر 30-39 سنة 64 بنسبة (20.1%)، ومن عمر 40-49 سنة 102 بنسبة (32.1%)، ومن عمر 50-59 سنة 55 بنسبة (17.5%) ومن عمر 60 سنة فأعلى 24 بنسبة 7.5%)؛ ومن ثم، فالمجموع: 318 بنسبة 100%.

أداة الدراسة: بنيت استبانة لجمع المعلومات، وذلك بعد مراجعة الأدب النظري ذي العلاقة، تضمنت قسماً استهدف المعلومات الشخصية للمبحوثين، وقسماً استهدف استجابات المبحوثين حول اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية (المجال الأول: اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري في الجرائم الجنسية على الجناة - 8 فقرات)، (المجال الثاني: اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري في الجرائم الجنسية على الضحايا - 9 فقرات)، (المجال الثالث: اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري على المجتمع - 7 فقرات)، رتبت مقابل سلم ليكرت الخماسي؛ بواقع "موافق جدا" وتساوي (5) درجات، "موافق" وتساوي (4) درجات، "محايد" وتساوي (3) درجات، "معارض" وتساوي درجتين، ثم "معارض جداً" وتساوي درجة واحدة.

صدق الأداة

عرضت الدراسة على مجموعة من ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال، وأجريت التعديلات على فقرات الأداة بحسب ما اقترحه المحكمون؛ لاعتماد صلاحية الأداة للتطبيق وقدرتها على قياس الموضوع الذي وضعت لقياسه.

ثبات الأداة

حُسب معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وقد أشارت النتائج إلى أن معامل ثبات الاستبانة الكلي بلغ (0.814)، في حين بلغ معامل الثبات في المجال الأول (0.71)، وبلغ معامل الثبات في المجال الثاني (0.77)، أما معامل الثبات في المجال الثالث؛ فبلغ (0.80)، وهذه القيم تدل على ثبات الاستبانة وتفي بأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة

- مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة.
- حصر متغيرات الدراسة ذات العلاقة.
- تطوير أداة الدراسة وفحص صدقها وثباتها.
- تطبيق أداة الدراسة، وجمع البيانات، وإدخالها رقمياً.
- تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخراج النتائج ونقاشها.

مجالات الدراسة

المجال المكاني: الضفة الغربية، القدس الشرقية، وقطاع غزة.

المجال البشري: البالغون الفلسطينيون والفلسطينيات في الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وقطاع غزة

المجال الزماني: بدأت الدراسة في تشرين الأول (2021) وانتهت في كانون الثاني (2022).

المعالجة الإحصائية

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات حاسوبياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)؛ إذ استخرجت الأعداد، والنسب المئوية، والأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لدى أفراد العينة، وقد فحصت فروض الدراسة عن طريق الاختبارات الإحصائية التحليلية الآتية: اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent t-test) لفحص الفروض المتعلقة بالجنس، والمحافظات؛ واختبار تحليل

التبايـن الأحـادي (One - Way Analysis of Variance) لفحـص الفـروض المتعلقة بالمؤهل العلمي، ومكان السـكن، والعمر. واسـتخدمت الباحثة معامل الثبات كرونباخ ألفا لحسـاب ثبـات الأداة، واختبـار شـيفيه (Scheffe) واختبـار (LSD) لمعرفـة الفـروق البعديـة.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بالمجال الأول من السؤال الأول: ما اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على الجناة؟

للإجابـة عـن السـؤال، اسـتخدمت الأوسـاط الحسـابية والانحرافـات المعيارية لكل فقـرة مـن المقيـاس والدرجـة الكليـة، وذلك يوضحـه جدول 1.

جدول 1

اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على الجناة مرتبة تصاعدياً

رقم الفقرة	الفقرة	M	SD	%	الدرجة
4	إسقاط الحق الشخصي أمام القضاء بوصفه شرطاً في الصلح العشائري يشكّل حافزاً للمجرم الجنسي للعودة للجريمة.	4.14	0.97	%82.7	كبيرة
6	الصلح العشائري ساعد على إعادة قبول مرتكبي الجرائم الجنسية والتعايش معهم.	3.32	1.10	%66.5	متوسطة
3	يسهم الصلح العشائري في المساس بالحقوق المالية للمجرمين جنسياً.	3.02	1.13	%60.4	متوسطة
7	يراعي الصلح العشائري الحالة العقلية لمرتكب الجريمة الجنسية.	2.88	1.09	%57.6	متوسطة
2	يعمل الصلح العشائري على تحسين صورة المعتدي الجنسي.	2.86	1.25	%57.2	متوسطة
8	يسهم الصلح العشائري في تحقيق العدالة للمجرمين جنسياً.	2.32	1.12	%46.4	قليلة
5	حلول الصلح العشائري أسهمت في عملية الردع الخاص عن ارتكاب جرائم جنسية.	2.31	1.14	%46.2	قليلة
1	الصلح العشائري يسهم في شعور المجرمين جنسياً بالندم.	2.27	1.18	%45.3	قليلة
	الدرجة الكلية	2.89	46.	%57.8	متوسطة

يتضـح مـن جـدول 1 أن الدرجـة الكليـة لاتجاهـات أفـراد المجتمـع الفلسـطيني نحـو أثـر الصلـح العشـائري المرتبـط بالجرائـم الجنسـية علـى الجنـاة كانـت متوسـطة؛ إذ بلـغ الوسـط الحسـابي (2.89) بنسـبة بلغـت (57.8%)، كمـا يتضـح مـن نتائـج الجدول

أن أعلى درجات المجال كانت الفقرة (4): "إسقاط الحق الشخصي أمام القضاء بوصفه شرطاً في الصلح العشائري يشكّل حافزاً للمجرم الجنسي للعودة للجريمة"، وحازت درجة كبيرة بوسط حسابي قدره (4.14) ونسبة بلغت (82.7%)، يليها الفقرة (6): "الصلح العشائري ساعد على إعادة قبول مرتكبي الجرائم الجنسية والتعايش معهم"، وحازت درجة متوسطة بوسط حسابي قدره (3.32) ونسبة بلغت (66.5%)، تليها الفقرة (3): "يسهم الصلح العشائري في المساس بالحقوق المالية للمجرمين جنسياً"، وحازت درجة متوسطة بوسط حسابي قدره (3.02) ونسبة بلغت (60.4%). يليها الفقرة رقم (7):" يراعي الصلح العشائري الحالة العقلية لمرتكب الجريمة الجنسية"، وحازت درجة متوسطة بوسط حسابي قدره (2.88) ونسبة بلغت (57.6%)، يليها الفقرة (2):" يعمل الصلح العشائري على تحسين صورة المعتدي الجنسي" وحازت درجة متوسطة بوسط حسابي قدره (2.86) ونسبة بلغت (57.2%). وأما أدنى فقرات المقياس؛ فكانت الفقرة (1): "الصلح العشائري يسهم في شعور المجرمين جنسياً بالندم"، وحازت درجة قليلة بوسط حسابي قدره (2.27) ونسبة بلغت (45.3%). يليها الفقرة (5):" حلول الصلح العشائري أسهمت في عملية الردع الخاص عن ارتكاب جرائم جنسية"، بوسط حسابي قدره (2.31) ونسبة بلغت (46.2%)، يليها الفقرة (8):" يسهم الصلح العشائري في تحقيق العدالة للمجرمين جنسياً"، بوسط حسابي قدره (2.32) ونسبة بلغت (46.2%).

بينت نتيجة هذا المحور وجود تباين في اتجاهات المبحوثين نحو الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على الجناة؛ إذ إن أعلى الفقرات تشير إلى اعتبار الصلح العشائري وشروطه بإسقاط الحق الشخصي في الجريمة الجنسية أمراً مشجعاً ومحفزاً للجاني على الاستمرار بجريمته، وترى الباحثة أن هذه النتيجة تتفق مع (حماد و الزير،2020)، في أن العصبية القبلية العائلية تطفو على السطح في النزاعات الداخلية على مختلف أشكالها، وهي ممارسات تعبر عن موروث ثقافي من أجل الحفاظ على الصورة الذهنية التي اقترنت بوعي عشائري زائف، وتمثلت في مراكز القوة بحسب الموقع والولاء. ومن جهة أخرى أتت أدنى فقرات المقياس تأييداً كمؤشر لحقيقة تدني دور الصلح العشائري في شعور الجاني بالندم.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (جاموس، 2019؛ خليل، 2019، زكارنة، 2017)، التي أشارت إلى دور إسقاط الحق الشخصي في الجنايات في تشجيع الجناة على الاستمرار في السلوك الجنائي الجنسي؛ باعتباره ينظر إلى النزاعات والجرائم على

أنها مسؤولية عائلية جماعية، وليس من منطلق المسؤولية الفردية. وتتلاءم أيضاً مع مفاهيم ومبادئ نظريات الردع الحديثة في الجريمة والانحراف، القائلة بالحاجة إلى العقوبة المفروضة من قبل الدولة؛ لتعزيز إدراك المواطن وإكسابه الانضباط الخارجي. والمقاييس المدركة للردع لها أثر في التخلي عن السلوك الإجرامي أو ممارسته (Akers & Sellers, 2009; Williams & McShane, 2010) وتتعارض مع دراسة (جردات، 2000)، الذي يرى أن العقوبات غير الرسمية المتمثلة في قواعد الصلح العشائري قواعد كافية لحماية الحقوق للجناة والضحايا. وتتعارض مع دراسة (درعاوي، 2018) الذي يرى أن مشكلة الصلح العشائري هي دخول أشخاص غير مؤهلين على الصلح العشائري وليس بمضمونه.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالمجال الثاني من السؤال الأول: ما اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على الضحايا؟

للإجابة عن السؤال، استخدمت الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من المقياس والدرجة الكلية، وذلك يوضحه جدول 2.

جدول 2

اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على الضحايا مرتبة تصاعدياً

رقم الفقرة	الفقرات	M	SD	%	الدرجة
15	الحالات التي حلت عبر الصلح العشائري لا تزال تعاني اضطرابات وتفككاً أسرياً.	3.89	0.86	%77.7	كبيرة
17	مع حلول الصلح العشائري تبقى الضحية تتطلع للانتقام طيلة الوقت.	3.80	0.83	%76.0	كبيرة
14	الصلح العشائري من المعوقات الأساسية أمام حصول ضحايا الجريمة الجنسية على حقهم وحماية أمنهم.	3.68	1.17	%73.6	كبيرة
16	يعمل الصلح العشائري على تحسين صورة ضحية الاعتداء الجنسي.	2.73	1.13	%54.5	متوسطة
12	الصلح العشائري يسعى إلى ردّ اعتبار ضحية الجريمة الجنسية على حساب الحقوق المادية.	2.61	1.19	%52.1	متوسطة
13	الصلح العشائري يسعى إلى حفظ الكرامة لضحية الجريمة الجنسية على حساب الحقوق المادية.	2.53	1.17	%50.6	قليلة

تابع/ جدول 2

اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على الضحايا مرتبة تصاعدياً

رقم الفقرة	الفقرات	M	SD	%	الدرجة
9	الصلح العشائري في الجرائم الجنسية يصب في مصلحة الضحية قبل الجاني.	2.32	1.25	%46.4	قليلة
11	قانون الصلح العشائري يوفر ضمانات العدالة لضحايا الجرائم الجنسية.	2.20	1.09	%44.0	قليلة
10	حلول الصلح العشائري تساعد في حالة التشافي للضحية.	2.07	1.04	%41.4	قليلة
	الدرجة الكلية	2.87	0.51	%57.4	متوسطة

يتضح من جدول 2 أن الدرجة الكلية لاتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على الضحايا كانت متوسطة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي (2.87) بنسبة بلغت (57.4%)، كما يتضح من نتائج الجدول أن أعلى درجات المجال كانت الفقرة (15): "الحالات التي حلت عبر الصلح العشائري لا تزال تعاني اضطرابات وتفككاً أسرياً"، وحازت درجة كبيرة بوسط حسابي قدره (3.89) ونسبة بلغت (77.7%)، والفقرة (17): "مع حلول الصلح العشائري تبقى الضحية تتطلع للانتقام طيلة الوقت"، وحازت درجة كبيرة بوسط حسابي قدره (3.80) ونسبة بلغت (76%)، ثم الفقرة (14): "الصلح العشائري من المعوقات الأساسية أمام حصول ضحايا الجريمة الجنسية على حقها وحماية أمنها"، وحازت درجة كبيرة بوسط حسابي قدره (3.68) ونسبة بلغت (73.6%). يليها الفقرة (16)" يعمل الصلح العشائري على تحسين صورة ضحية الاعتداء الجنسي"، وحازت درجة متوسطة بوسط حسابي قدره (2.73)، ونسبة بلغت (54.5%)، والفقرة (12):" الصلح العشائري يسعى إلى رد اعتبار ضحية الجريمة الجنسية على حساب الحقوق المادية " والتي حازت درجة متوسطة بوسط حسابي (2.61) ونسبة بلغت (52.1%). وأما أدنى فقرات المقياس؛ فكانت للفقرة (13):" الصلح العشائري يسعى إلى حفظ الكرامة لضحية الجريمة الجنسية على حساب الحقوق المادية"، وحازت متوسطاً حسابياً قدره (2.53) ونسبة بلغت (50.6%)، ثم الفقرة (9):" الصلح العشائري في الجرائم الجنسية يصب في مصلحة الضحية قبل الجاني"، وحازت متوسطاً حسابياً قدره (2.32) ونسبة بلغت (46.4)، يليها الفقرة (11): " قانون الصلح العشائري يوفر ضمانات العدالة لضحايا الجرائم الجنسية"،

وحازت متوسطاً حسابياً قدره (2.20)، ونسبة بلغت (44.0%)، يليها الفقرة (10): "حلول الصلح العشائري تساعد في حالة التشافي للضحية" وحازت متوسطاً حسابياً قدره (2.07)، ونسبة بلغت (41.4%).

تتفق نتيجة المجال مع أهم المرتكزات، التي تنطلق منها الاتجاهات المنتقدة للقضاء غير النظامي (الصلح)، وتحديداً فيما يتعلق بعدم تحقيق العدالة للضحايا، الواردة لدى كتاب (تراكي وآخرون، 2006)، ودراسات (البراك، 2016؛ خليل، 2019)، القائلة إن القضاء غير النظامي لا يراعي خصائص الأطراف المتخاصمين، ولا يضع للجناة خططاً علاجية؛ مما يبقي الضحية في تطلع دائم للانتقام والثأر، وفي حاجة ماسّة إلى الشعور بالأمن والحصول على الحماية، وخاصة من الوصم الاجتماعي، الذي ذكره (بركات، 1998) حول تجنب المجتمع التعامل مع قضايا العنف الجنسي؛ رغبة في تجنب ما يعنيه ذلك من مفهوم أفراد المجتمع لذاتهم. وهذا يتفق مع مفاهيم نظرية الردع الحديثة في الجريمة والانحراف في أن تصور العقوبات غير الرسمية؛ مثل: إقرار أو رفض العائلة والأصدقاء لها تأثيرات ردعية على ارتكاب الجريمة، وأن عدم اعتقادهم بالخطورة المرتفعة للعقوبة ساعد في ارتكابها وعدم تحقيق عملية الردع.

وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة (جردات، 2000)، التي اعتبرت أن القضاء العشائري يوفر ضمانات لحقوق الأفراد والجماعات، ويحفظ اعتبارات الكرامة، ورد الاعتبار.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالمجال الثالث من السؤال الأول: ما اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على المجتمع؟

للإجابة عن السؤال، استخدمت الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من المقياس والدرجة الكلية، وذلك يوضحه جدول 3:

جدول 3

اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على المجتمع مرتبة تصاعدياً

رقم الفقرة	الفقرات	M	SD	%	الدرجة
18	العقوبات المالية الكبيرة التي يفرضها الصلح العشائري للجريمة الجنسية تعزز من المسؤولية المباشرة للأسرة ودورها بالتنشئة.	3.17	1.07	%63.4	متوسطة
22	الصلح العشائري يعزز رفض العائلة لابنها وسلوكه المنحرف المتمثل في الاعتداء الجنسي.	2.90	1.13	%57.9	متوسطة

تابع/ جدول 3

اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على المجتمع مرتبة تصاعدياً

رقم الفقرة	الفقرات	M	SD	%	الدرجة
21	للعقوبة المالية للصلح العشائري تأثير في الحد من الجريمة الجنسية ويخفف من تكرارها.	2.68	1.16	%53.5	متوسطة
20	تأثيرات الخوف التي يفرضها الصلح العشائري على المجتمع أكبر من تأثيرات الخوف من حلول القضاء النظامي في الجرائم الجنسية.	2.64	1.12	%52.8	متوسطة
19	معرفة الناس للعقوبات التي يفرضها الصلح العشائري في الجرائم الجنسية حدت منها.	2.52	1.08	%50.3	قليلة
23	حلول الصلح العشائري شكلت أداة ضبط مجتمعي فعال في الحد من تكرار الجريمة الجنسية.	2.47	1.08	%49.4	قليلة
24	حلول الصلح العشائري أسهمت في عملية الردع العام عن ارتكاب جرائم جنسية.	2.46	1.11	%49.2	قليلة
	الدرجة الكلية	2.69	0.88	%53.8	متوسطة

يتضح من جدول 3 أن الدرجة الكلية لاتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني للصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على المجتمع كانت متوسطة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي (2.69) بنسبة (53.8%)، كما يتضح من نتائج الجدول أن أعلى درجات المجال كانت الفقرة (18): "العقوبات المالية الكبيرة التي يفرضها الصلح العشائري للجريمة الجنسية تعزز من المسؤولية المباشرة للأسرة ودورها بالتنشئة"، وحازت درجة متوسطة بوسط حسابي قدره (3.17) ونسبة بلغت (63.4%)، والفقرة (22): "الصلح العشائري يعزز رفض العائلة لابنها وسلوكه المنحرف المتمثل في الاعتداء الجنسي"، وحازت درجة متوسطة بوسط حسابي قدره (2.90) ونسبة بلغت (57.9%)، تليها الفقرة (21): "للعقوبة المالية للصلح العشائري تأثير في الحد من الجريمة الجنسية ويخفف من تكرارها"، فقد حازت درجة كبيرة بوسط حسابي قدره (2.68) ونسبة بلغت (53.5%). ثم الفقرة (20): " تأثيرات الخوف التي يفرضها الصلح العشائري على المجتمع أكبر من تأثيرات الخوف من حلول القضاء النظامي في الجرائم الجنسية"، وحازت درجة بوسط حسابي قدره (2.64) ونسبة بلغت (52.8%). أما أدنى فقرات المقياس؛ فكانت الفقرة (19): " معرفة الناس للعقوبات التي يفرضها الصلح العشائري

في الجرائم الجنسية حدت منها"، وحازت درجة بوسط حسابي قليل قدره (2.52) ونسبة بلغت (50.3%)، تليها الفقرة (23):" حلول الصلح العشائري شكلت أداة ضبط مجتمعي فعال في الحد من تكرار الجريمة الجنسية"، بوسط حسابي قدره (2.47) ونسبة بلغت (49.4%)، وتليها الفقرة (24):" حلول الصلح العشائري أسهمت في عملية الردع العام عن ارتكاب جرائم جنسية"، وحازت درجة بمتوسط حسابي قدره (2.46) ونسبة بلغت (49.2%).

أتت هذه النتيجة لتلائم ثقافة المجتمع الفلسطيني التي لا تزال تلغي شخصية العقوبة، وتعتبر أسرة الأصل والعائلة الممتدة ملزمة ومسؤولة عن تبعات الجريمة الجنسية، وهذا يتفق مع دراستي (جاموس، 2019)، و(بركات، 1998) حول عدم قدرة المجتمعات القبلية العشائرية على رؤية الفرد بمعزل عن أسرته، واعتباره امتداداً لعشيرته؛ ومن ثم فإن الأسرة لا تخلي مسؤوليتها من أفرادها على الرغم من العقوبات المالية المترتبة على سلوكه. ويتوافق مع مقابلة (صالحية، 2021) في أن اتفاق إبرام الصلح العشائري وإسقاط الحق الشخصي في الجنايات يتم بين عائلات وممثليها، ولا يتم بين الضحية والجاني، وتتفق مع دراسة (حماد والزير، 2020) في أن ممارسات الصلح العشائري عموماً ممارسات تعبر عن موروث ثقافي؛ من أجل الحفاظ على الصور الذهنية التي اقترنت بوعي عشائري زائف، وتتمثل في مراكز القوة بحسب موقعهم وولائهم. ونتائج هذا المجال تلتقي توجهات النظرية التي تعتبر انخفاض الضبط الداخلي للذات كأحد المسببات الرئيسية في ارتكاب السلوك الإجرامي، وأن إلغاء مسؤولية الأفراد عن تحمل تبعات جرائمهم إلى مسؤولية عائلية جماعية، يسهم ويزيد في تدني مستوى ضبط الذات كمانع للانحراف والجريمة للأفراد بحسب (Gottfredson, Hirschi, 1990).

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية على الجناة والضحايا والمجتمع تبعاً لمتغيرات (الجنس، ومكان السكن، والعمر)؟

للإجابة عن هذا السؤال اختبرت الفروض الآتية:

1 - "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية تبعاً لمتغير الجنس".

لفحص هذا الفرض استخدم اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test)، وجدول 4 يوضح النتائج.

جدول 4

نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق تبعاً لمتغير الجنس

	ذكر (ن = 184)		أنثى (ن = 134)		T	Sig
	M	SD	M	SD		
المجال الأول	2.95	0.43	2.81	0.48	2.733	.007
المجال الثاني	2.94	0.48	2.77	0.52	3.140	.002
المجال الثالث	2.93	0.87	2.37	0.78	5.913	.000
الدرجة الكلية	2.94	0.49	2.65	0.46	5.412	.000

يتضح من نتائج جدول 4 أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) في اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية تبعاً لمتغير الجنس، وذلك لصالح الذكور في المجالات كافة. وتعزى هذه النتيجة إلى كون حلول الصلح العشائري تصب في مصلحة الذكور عموماً، وكون القائمين على الصلح العشائري هم من الذكور، وكما تقتصر اجتماعات الصلح العشائري على الذكور، وإن كانت القضية تخص امرأة، وهو ما يتفق مع (بركات، 1998)، وأبو ارميلة (2021)، وهو متغير لم تتطرق له الدراسات السابقة باستثناء دراسة زكارنة (2017).

2 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية تعزى لمتغير مكان السكن.

لفحص هذا الفرض استخرجت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، وكانت على النحو الوارد في جدول 5.

جدول 5

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق، تبعاً لمتغير مكان السكن

	مصدر التباين	SS	Df	MS	F	Sig
المجال الأول	بين المجموعات	.943	2	.471	2.279	.104
	خلال المجموعات	65.143	315	.207		
	المجموع	66.085	317			

تابع/ جدول 5

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق، تبعاً لمتغير مكان السكن

	مصدر التباين	SS	Df	MS	F	Sig
المجال الثاني	بين المجموعات	4.649	2	2.324	9.602	.000
	خلال المجموعات	76.250	315	.242		
	المجموع	80.899	317			
المجال الثالث	بين المجموعات	10.594	2	5.297	7.180	.001
	خلال المجموعات	232.402	315	.738		
	المجموع	242.997	317			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3.887	2	1.944	8.254	.000
	خلال المجموعات	74.173	315	.235		
	المجموع	78.061	317			

يتضح من نتائج جدول 5 أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني لأثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية تعزى لمتغير مكان السكن، في الدرجة الكلية والمجالين الثاني والثالث، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية. ولمعرفة المكان الذي كانت الفروق لصالحه، استخدم اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين الأوساط الحسابية، وهو مبين في جدول 6.

جدول 6

نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين الأوساط الحسابية لمتغير مكان السكن

المقياس	مكان السكن	قرية	مخيم	مدينة
المجال الثاني	قرية		*.002	*.002
	مخيم			.284
	مدينة			
المجال الثالث	قرية		.246	*.001
	مخيم			.866
	مدينة			

تابع/ جدول 6

نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين الأوساط الحسابية لمتغير مكان السكن

المقياس	مكان السكن	قرية	مخيم	مدينة
الدرجة الكلية	قرية		*.017	*.001
	مخيم			.752
	مدينة			

* دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج جدول 6 أن الفروق كانت في المجال الثاني بين القرية وكل من المدينة والمخيم، لصالح القرية. أما الفروق في المجال الثالث؛ فكانت بين القرية والمدينة، لصالح القرية. أما الفروق البعدية في الدرجة الكلية للمقياس؛ فكانت بين القرية وكل من المدينة والمخيم، لصالح القرية.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن القرية الفلسطينية -بحكم النظام الاجتماعي السائد- أكثر استعانة بأدوات الضبط الاجتماعي المرتبطة بالعشائر، وأن تطبيق أحكام النظام العشائري أكثر قبولاً من اللجوء إلى القضاء النظامي، وأن الصلح العشائري أكثر عملاً به في القرى الفلسطينية لسد الفراغ الأمني والقانوني الموجود بحكم اتفاقية أوسلو التي وقعت بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" 1993 بعد الانتفاضة الشعبية الأولى، التي قسمت الأراضي الفلسطينية إلى مناطق (أ) و (ب)، و (ج)، وأخضعت مناطق ب+ ج للسيطرة "الإسرئيلية"، ولم تسمح ببناء مقار أمنية فلسطينية؛ لفرض النظام. وهو ما يتوافق مع دراسة (جاموس، 2020)، (تراكي، وآخرون، 2006).

3 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني لأثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية تعزى لمتغير العمر.

لفحص هذا الفرض استخرجت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) على النحو الوارد في جدول 7.

جدول 7

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعاً لمتغير العمر

	مصدر التباين	SS	Df	MS	F	Sig
المجال الأول	بين المجموعات	.828	4	.207		
	خلال المجموعات	65.257	313	.208	.993	.411
	المجموع	66.085	317			
المجال الثاني	بين المجموعات	3.030	4	.757		
	خلال المجموعات	77.869	313	.249	3.045	.017
	المجموع	80.899	317			
المجال الثالث	بين المجموعات	4.352	4	1.088		
	خلال المجموعات	238.644	313	.762	1.427	.225
	المجموع	242.997	317			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.586	4	.397		
	خلال المجموعات	76.474	313	.244	1.623	.168
	المجموع	78.061	317			

يتضح من نتائج جدول 7 أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية تعزى لمتغير العمر في الدرجة الكلية للمقياس والمجالين الأول والثالث، في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α= 0.05) في اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية، ولمعرفة الفئة العمرية التي كانت الفروق لصالحها، استخدم اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين الأوساط الحسابية، وتبين أن الفروق كانت بين عمر (من 18-29 سنة) وعمر من (40-49 سنة)، لصالح العمر من (40-49 سنة)؛ بمعنى أن وجهة نظر مواطني المجتمع الفلسطيني من عمر (40-49 سنة) في اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو أثر الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية من عمر (من 18-29 سنة)، في حين لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائياً.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن فئة (40-49) هم أكثر انغماساً والتزاماً بالمشاركة الاجتماعية والانخراط في المناسبات والأحداث الاجتماعية، وأن اتجاهات افراد المجتمع الفلسطيني نحو الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية أعلى من

فئة (18–29 سنة) الذين بحكم البناء الذكوري للصلح العشائري، يعتبر هذا الجيل غير فاعل ولا دور له أو تأثير، ويعتبر أقل أهمية كشباب، وهو ما يتفق مع (بركات، 1998) في هرمية العلاقة وعدم تساويها بين المرأة والرجل، وبين الصغار والكبار، وتتضمن تفاوتاً كبيراً؛ ومن ثم، وجد هذه الجيل أن لا مصلحة له في تدخل الصلح العشائري، وهو أكثر انغماساً في المجتمع المدني. وهذه نتيجة تتفرد بها الدراسة دون غيرها من الدراسات التي تم التطرق لها.

التوصيات

- توفير التدريب الملائم والمستمر لبناء قدرات أفراد قطاع العدالة الجنائية حول تطبيق القانون الأساسي الفلسطيني، والمواثيق الدولية واتفاقيات حقوق الإنسان التي صادقت عليها فلسطين، ذات الصلة بحماية الضحايا وبالتحقيق في الجرائم الجنسية.

- إجراء الأبحاث والدراسات التي تتناول الصلح العشائري وتأثيره على الجرائم الجنسية في المجتمع الفلسطيني.

- وقف العمل بالمادة 99 من قانون العقوبات 1961، المتعلقة بإسقاط الحق الشخصي في الجنايات عموماً، وفي الجرائم الجنسية خصوصاً.

- مساهمة المؤسسات الإعلامية بنشر برامج توعوية بالشراكة مع مؤسسات مجتمعية، حول الوقاية من الجرائم الجنسية، وأهمية القضاء الرسمي في تحقيق العدالة الناجزة والتشافي لكل الأطراف.

- الحد من التسهيلات القانونية التي هدفت إلى تقوية القضاء غير النظامي " الصلح العشائري" على حساب القضاء النظامي.

- مراجعة قانون العقوبات المعمول به وسن تشريعات جزائية عصرية تخاطب احتياجات ضحايا الجرائم الجنسية، واحتياجات التأهيل للجناة بما يتلاءم مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

- اتخاذ إجراءات قانونية لتحديد مهام الوساطات المجتمعية ودورها بما لا يتنافى مع حقوق الإنسان وتحقيق العدالة والقانون.

المراجع

أبو ارميلة، محمد يحيى. (2021). *ورقة سياسات عامة، مواءمة القضاء العشائري الفلسطيني مع حقوق الإنسان والمبادئ القانونية والدستورية*. رام الله، فلسطين: ريفورم.

البراك، أحمد. (2018). الأحداث الجانحون والقضاء غير النظامي - محافظة الخليل نموذجاً، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية*، *1*(45)، 72-90.

بركات، حليم. (1998). *المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي*، ط6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

تراكي، ليزا وآخرون. (2006). *القضاء غير النظامي: سيادة القانون وحل النزاعات في فلسطين، التقرير الوطني حول نتائج البحث الميداني*. بير زيت، معهد الحقوق، فلسطين.

ثابت، محمود. (2021). *القضاء العشائري عند قبائل بئر السبع- فلسطين*: منشورات موقع أم الكتائب للأبحاث والدراسات الإلكترونية- غزة، فلسطين.

جاموس، عمار. (2019). *الإصلاح العشائري من منظور حقوقي وقيمي دستوري*. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، فلسطين.

جردات، إدريس. (2000). *الصلح العشائري وحل النزاعات: دراسة ميدانية*، مركز وئام لحل النزاعات، بيت لحم.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2021). *المرأة والرجل في فلسطينين: قضايا واحصاءات*، رام، فلسطين. متاح: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2586.pdf

حماد، تحرير. (2009). *المرأة في القضاء العشائري والشرع الإسلامي: دراسة تحليلية- الخليل نموذجاً*، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة القدس، فلسطين.

حماد، محمود و الزير، داؤود. (2020). مظاهر القبلية في النزاعات العشائرية في جنوب الضفة الغربية، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، *5*(1)، المركز القومي للبحوث، فلسطين. متاح: https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1307659

خليل، عاصم. (2019). *التعددية القانونية كمدخل لفهم الظواهر القانونية في فلسطين: "القانون العشائري" كحالة دراسية*، *مجلة الحقوق*، (3).

درعاوي، جمال. (2018). *دور العرف العشائري في الحد من جريمة القتل في جنوب الضفة الغربية وسبل تطويره من وجهة نظر ذوي الاختصاص*، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة القدس، فلسطين.

رحال، عمر. (2019). *الجلوة العشائرية وأثرها على السلم الأهلي في فلسطين*، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية "ريفورم"، رام الله، فلسطين. https://www.shams-pal.org/wp-content/uploads/2019/researches/Al-Jalwa.pdf

زكارنة، حسام. (2017). *دور العرف العشائري في حل النزاعات في محافظات شمال الضفة الغربية*، [رسالة ماجستير غير منشورة]، فلسطين، الجامعة العربية الأمريكية، جنين.

ساري، حلمي، حسن، محمد. (2009). *علم النفس الاجتماعي، مقرر رقم 3105*، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

شلهوب، نادرة، وآخرون. (2003). *القضاء والصلح العشائري وأثرهما على القضاء النظامي في فلسطين، سلسلة العدالة الجنائية*. بير زيت، معهد الحقوق، فلسطين.

شهوان، م. (2017). *تجنباً للفضيحة ضحايا الجرائم الأخلاقية يهربون من القانون إلى العرف*، موقع الرسالة. متاح: https://alresalah.ws/post/159757

صالحية، دارين. (2021). *آليات التعامل مع ضحايا الجرائم الجنسية والصلح العشائري في قطاع العدالة*، مقابلة شخصية مع رئيسة نيابة حماية الأسرة، النيابة العامة الفلسطينية، رام الله، فلسطين

عبد القادر، إسراء. (2018). *مفهوم العنف اصطلاحاً*. متاح: https://mawdoo3.com/

علام، إلفت. (2016). *الآثار النفسية والاجتماعية على الناجيات من الاعتداء الجنسي والاغتصاب*. متاح: https://nazra.org/

علي، م. (2021). *سماسرة العشائر استغلال المتخاصمين في فلسطين*، متاح: https://www.alaraby.co.uk/investigations

عودة، إيمان، وآخرون. (2020). *ورقة حقائق: تعنيف النساء بين القانون والقضاء العشائري، برنامج تعزيز المشاركة المدنية والديموقراطية، للشباب الفلسطيني*، مسارات بالشراكة مع مؤسسة آكشن ايد-فلسطين. متاح: https://www.masarat.ps/article/5576/%D

قسطاس. (2021). *قانون العقوبات البريطاني غزة رقم 74 . (1936)*. متاح: https://qistas.com/legislations/pal/view/MjM1MzY5

المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة". (2018). *المرصد القانوني الخامس، التقرير الوطني لمسح آراء المجتمع الفلسطيني في أداء منظومة العدالة الفلسطينية، وبيان المتغير في وضع العدالة في فلسطين بين 2015 و2018*، رام الله، متاح: https://musawa.ps

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. (2021). *جرائم قتل النساء في فلسطين بين الثقافة السائدة ومتطلبات التغير*، متاح: https://wwww.wclack.org

مفتاح. (2018). *تأثير العنف الجنسي ورقة سياسات*، رام الله، فلسطين، متاح:

http://www.miftah.org/Publications/Books/FactSheets_Sexual_Harassment_Sexual_Violence_and_Incest.pdf

المقتفي، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين. (2012). *قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960، باب الجرائم الأخلاقية* متاح: http://muqtafi.birzeit.edu/

Akers, L. R., & Sellers, S. C. (2009). Criminological theories: Introduction, evaluation , and application (5th ed.). Oxford Publishing.

Williams, P. F., & McShane, D. M. (2010). *Criminological theories* (5th ed.). Pearson Education.

Gottfredson, R. M, & Travis, T. H. (1990). *A general theory of crime*. Stanford University Press.

للاستشهاد

مناصرة، كفاح. (2025). اتجاهات أفراد المجتمع الفلسطيني نحو الصلح العشائري المرتبط بالجرائم الجنسية. مجلة العلوم الاجتماعية، 53(1)، 183-211.

To Cite:

Manasrah. K. (2025). The Palestinian society individuals attitudes toward tribal conciliation as connected to sexual crimes. *Journal of the Social Sciences, 53*(1), 183-211.